

خطبة جمعة

آدابُ الْقَرْضِ وَالْمُقْتَرِضِ

لفضيلة الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ
حفظه الله تعالى

النسخة الإلكترونية (١)

الشيخ لم يراجع التفريغ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[الخطبة الأولى]

الحمد لله، نَحْمَدُه ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعود بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِي لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا..
أَمَّا بَعْدُ..

فَأَوْصِيَكُمْ وَنَفْسِي – أَيَّهَا الْمُؤْمِنُونَ – بِتَقْوَى اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ؛ فَإِنَّ التَّقْوَىٰ بِهَا رِفْعَةُ الْدَّرَجَاتِ، وَبِهَا عِظَمُ الْحَسَنَاتِ ﴿وَمَنْ يَتَّقَنَ اللَّهَ يَجْعَلُ لَهُ مِنْ أَمْرٍ هُوَ يُسْرًا﴾ [الطلاق].

أَيَّهَا الْمُؤْمِنُونَ، إِنْ شَرِيعَتُنَا الْإِسْلَامِيَّةُ الْعَظِيمَةُ جَاءَتْ بِكُلِّ خَيْرٍ لِلْفَرَدِ وَلِلْمُجَمَّعِ، وَجَاءَتْ بِكُلِّ خَيْرٍ لِإِصْلَاحِ الْفَرَدِ فِي أَمْرِ دِينِهِ وَفِي أَمْرِ دُنْيَاهُ، وَبِكُلِّ خَيْرٍ فِي إِصْلَاحِ الْمُجَمَّعَاتِ فِي أَمْرِ دِينِهَا وَفِي أَمْرِ دُنْيَاها، وَهُذِهِ مِنْ الْمَقَاصِدِ الْعَظِيمَةِ لِشَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ أَنْ يَكُونَ فِيهَا صَلَاحُ الْفَرَدِ وَصَلَاحُ الْمُجَمَّعِ فِي الدِّينِ وَالْدُّنْيَا لِهُمَا جَمِيعًا.

وَهُذَا الْأَمْرُ الَّذِي يَتَضَرُّ لَكُمْ – أَيَّهَا الْمُسْلِمُ – فِيمَا تَعَانِيهِ فِي أَمْرِ حَيَاةِكَ الْمُخْتَلِفَةِ، فَفِي أَمْرِ حَيَاةِكَ تَلَحِظُ أَنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ بِمَا فِيهِ مَصْلَحَتُكَ فِي دِينِكَ وَفِي دُنْيَاكَ، فَحَضَرَتِ الشَّرِيعَةُ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا عَلَىِ الْعَمَلِ، وَجَعَلَتِ الْمَرْءُ إِذَا سَعَى عَلَىِ عِيَالِهِ وَأَوْلَادِهِ وَلِكَفَافِ نَفْسِهِ وَلِتَلَاءِ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُولُ = مِنَ الْأَمْرِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ؛ لَثَلَاثُ يُفْضِيَ تَرْكُهُ إِلَى أَنْ يُضَيِّعَ نَفْسَهُ وَإِلَى أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُولُ، فَجَعَلَتِ الْعَمَلُ قَرْبَةً إِلَىِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا لِمَنْ صَلَحَتْ نِيَّتُهُ، وَجَعَلَتِ الشَّرِيعَةُ صَلَةَ الْأَرْحَامِ وَالْتَّوَاصِلَ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ قُرْبَةً إِلَىِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، بَلْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْوَاصِلَ مَوْصِلًا بِرَحْمَتِهِ، وَالْقَاطِعَ مَقْطُوعًا مِنْ رَحْمَتِهِ جَلَّ جَلَالُهُ، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقْطِعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنْهُمُ اللَّهُ فَأَصْمَمَهُمْ وَأَعْمَى أَبْصَرَهُمْ﴾ [محمد]، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لِيَسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِيِّ، لَكِنَّ الْوَاصِلَ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحْمُهُ وَصَلَّهَا»^(١). وَهَكُذا فِي أَمْرِ الْعَلَاقَةِ الْزَوْجِيَّةِ، وَفِي عَلَاقَةِ الْأَبِ بِأَبْنَائِهِ وَبِأَهْلِهِ، وَهَكُذا فِي أَنْوَاعِ التَّعَالِمِ بَيْنَ الْفَرَدِ وَبَيْنِ إِخْوَانِهِ الْمُؤْمِنِينَ، بَلْ وَفِي أَوْجَهِ التَّعَالِمِ بَيْنَ جَمِيعِ طَبَقَاتِ النَّاسِ، وَهَكُذا عَلَىِ الْأَصْلِ الْعَظِيمِ الْشَّرِيعِيِّ فِي أَنَّ الْعَبَادَ يَتَعَالَمُونَ عَلَىِ الْبَرِّ وَالْتَّقْوَىٰ، وَلَا يَتَعَالَمُونَ عَلَىِ الإِثْمِ وَالْعَدْوَانِ، وَهَذَا – أَيَّهَا الْمُؤْمِنُ – لَهُ نَظَارٌ كَثِيرَةٌ.

لَهُذَا – أَيَّهَا الْمُؤْمِنُ – حَضَرَتِ الشَّرِيعَةُ عَلَىِ أَنْ يَسْعَى الْمُؤْمِنُ فِي تَفْرِيَحِ كُبُّرَاتِ إِخْوَانِهِ، وَعَلَىِ أَنْ يَتَعَالَمَ مَعَهُمْ عَلَىِ مَا فِيهِ صَلَاحُ دِينِهِمْ وَصَلَاحُ دُنْيَاهُمْ، وَقَدْ ثَبَّتَ فِي الصَّحِيفَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ

(١) أَخْرَجَهُ البَخَارِيُّ (رَقْمُ ٥٦٤٥).

مُؤْمِنٌ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَ الدُّنْيَا نَفْسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَرَ عَلَىٰ مُعْسِرٍ يَسَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»^(١). وهذا الأصل عام في جميع العلاقات التي تكون بين المؤمنين.

لهذا كل تفريح للكربات محمود في الشريعة، وكل عون لأخيك المسلم في أمر دينه وفي أمر دنياه لمن احتسب ذلك وجعله قربة يكون عبادة لله، ويكون مأجورا عليه. وهذه القاعدة العظيمة اندرجت تحتها في تفاصيل الشريعة أحکام كثيرة:

فمنها: ما هو متعلق بأحكام القرض، وأحكام الإحسان إلى الناس بإقراضهم الأموال، أو بإقراضهم الأشياء.

ومنها أحکام العارية.

ومنها أحکام التبرعات.

وعقود التبرعات بأنواعها، والوصية والوقف، والهبات التي ليس عليها الثواب الدنيوي، يعني: الهبة المطلقة لله جل وعلا.

وهكذا في أنواع من العقود والمعاملات جاءت على ذلك الأصل العظيم: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَ الدُّنْيَا نَفْسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَرَ عَلَىٰ مُعْسِرٍ يَسَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ».

هذه النظرة العامة لبعض أحكام الشريعة نأخذ مثلاً لها بتفصيل، ألا وهو القرض.

والقرض - كما تعلمون - يكون لحاجة المسلم إلى أن يفترض من أخيه قرضاً يفك أزمته ويفي بحاجته، والمرء قد لا يتاح له أن يكون عنده المال دائمًا؛ لهذا حضت الشريعة على أن يقرض المرء إخوانه إذا كان عنده فضل مال؛ فقد ثبت في الحديث الصحيح الذي رواه ابن ماجه وابن حبان وغيرهما من حديث ابن مسعود رض أن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم يُقرِضُ مسلماً قرضاً مَرَّتِينَ إِلَّا كانَ كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً»^(٢). يعني: أن من أقرض أخاه المسلم مرتين كان كمن تصدق بذلك المال مرتين واحدة.

ولهذا قال أبو الدرداء حكيم هذه الأمة رض: «لئنْ أَقْرَضَ دِينَارَيْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَصَدِّقَ بِهِمَا؛ لَأَنِّي أَقْرَضَهُمَا فِي رِجْعَانٍ إِلَيَّ فَأَتَصَدِّقَ بِهِمَا، فَيَكُونُ لِي أَجْرَهُمَا مَرَّتِينَ»^(٣). يعني: لأن حصل له الفضل بالصدقة مرتين بالإقراض، ثم رجع إليه ماله، ثم هو يرجعه فيقرضه آخرين، وهكذا، يعني أن القرض فيه فضل عظيم.

ومن فضله أنه إذا أقرض الإنسان كان في ذلك زكاء نفسه، وكان في ذلك سلامه نفسه من حب المال،

(١) آخرجه مسلم (رقم ٢٦٩٩).

(٢) آخرجه ابن ماجه (رقم ٢٤٣٠).

(٣) آخرجه البهيمي في السنن الكبرى (رقم ١١٢٧٠).

وكان في ذلك تفريح حوائج المسلمين، وتفريج كرباتهم، وقضاء حوائجهم وعوئهم على أمر دنיהם، وهذا من التواصل والتعاون على البر والتقوى.

لهذا - أيها المؤمنون - القرض في حق المقرض مندوب إليه، وأجمع العلماء على أن القرض والإقراض جائز، وقال جماهيرهم: إن القرض في حق المقرض مستحب ومندوب إليه؛ لما جاء في ذلك من الأحاديث الصحيحة، وأما في حق المقترض فهو مباح؛ إن شاء اقترض لحاجته وإن شاء صبر، قال الإمام أحمد، رحمه الله تعالى: ليس طلب القرض من المسألة المكرورة. وذلك لأن النبي عليه السلام اقترض واستسلف؛ كما روى أبو رافع رضي الله عنه أن النبي عليه السلام استسلف من رجل بكرًا^(١). يعني جملًا بكرًا، وهذا يدل على أن طلب القرض ليس من المسألة التي حرمتها الشرع أو كرهها؛ فإن طلب القرض لأجل أن يفي الإنسان بحاجته هو على نية المعاوضة وعلى نية القضاء؛ فهو يعرض لإخوانه للفضل والإحسان العام وهو ينوي قضاء ذلك وينوي رده، ولهذا جاء في الحديث الصحيح أن النبي عليه السلام قال: «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذ يريد إتلافها أتلفها الله»^(٢) أو كما قال عليه الصلاة والسلام.

فال المقترض إذا كان بحاجة فلا بأس أن يقترض، وليس ذلك من المسألة، ولكن لاقراضه آداب:
الأدب الأول: أن ينوي حين الاقتراض أن يفي بحاجة نفسه، وأن يؤدي هذا القرض فور تمكنه من أدائه؛ لأن القرض دين، والدين معلق في الذمة، كما سيأتي بيان ذلك.

الأدب الثاني: أنه إذا أراد الاقتراض فإنه من المؤكد في حقه بل قال بعض العلماء: يجب أن يبين للمقرض حاله، وهل يستطيع الوفاء قريباً أو لا يستطيع، فبعض الناس يكذب وإذا أراد أن يقترض قال: في خلال شهر أسد، أو في خلال شهرين، أو في خلال سنة، وهو يعلم من نفسه أنه لن يستطيع أداء القرض في هذه المدة، وهذا كذب وغش للمقرض الذي أحسن بذلك، وكم أخذ طائفة من الناس من القروض على أنهم سيؤدونها في شهر أو شهرين أو ثلاثة، ثم هم لم يستطيعوا أداءها في سنين، وهم يعلمون من أنفسهم أنهم لن يستطيعوا، وهذا فيه نوعان من الإثم:
الأول: أنه أخذ مالاً كثيراً وهو يعلم أنه لا يستطيع أداءه.

والثاني: أنه غشَّ المحسِّنَ؛ غش من يريد إقراضه بوصف حاله.

وهذا أيضًا يندرج على من يتوسط للإقراض، فمن الناس من يسعى في الخير ويتوسط لإخوانه لأن يقرضوا، فيذهب بجاهه لأحد الأغنياء أو المؤسرين فيطلب إقراضًا لفلان من الناس، ولا يشرح حاله لهذا المقرض، ولهذا ينبغي على هذا المتوسط أن يخاف الله جل وعلا وألا يغُرّ الناس لأجل توسيطه ببذلته نفسه في حاجة الناس وهو لا يدرى هل يستطيعون الوفاء أم لا يستطيعون الوفاء.

الأدب الثالث: أن المقرض إذا أعاذه الله وأدى القرض ووفي وقضى ما أقرض، فإنه يستحب له أن

(١) آخرجه مسلم (رقم ١٦٠٠).

(٢) آخرجه البخاري (٢ / ٨٤١، رقم ٢٢٥٧).

يكون قضاوه أحسن من القرض؛ فقد روى أبو رافع أن النبي - عليه الصلاة والسلام - استسلف من رجل بكرًا، فقدمتْ عليه إبلٌ من إبل الصدقة، فأمر أباً رافع أن يقضي الرجل بكره، فرجع إليه أبو رافع فقال: لم أجد فيها إلا خياراً رباءً، فقال: «أعطِه إياه، إنَّ خيارَ الناسِ أحسنُهم قضاءً»^(١).

وهذا من غير موضعٍ واستراط، يعني: سلفك مثلاً عشرة آلاف فإنك إذا قضيت تعطيه معها هدية، أو تزيد له إلى أحد عشر أو اثنى عشر ألفاً من غير استراط، وإنما هو تبع منك وتفضل، فإن خير الناس أحسنهم قضاءً، فإن امتنع ذلك من القبول حزت الفضلين، والله الحمد والمنة.

أما إذا شرطت الزيادة في أول القرض، أو شرطت الهدية ونحو ذلك، فإن هذا من الربا، فكل قرض جر نفعاً فهو رباً، كما قال ذلك أبي بن كعب، وابن مسعود، وابن عباس رض، وروي مرفوعاً إلى النبي صل. فإذا افترض أحد فالإقراض بباب إحسان، لهذا قال العلماء: القرض عقد إحسان وإرافق، فلا يجوز أن يعاوضه عنه بأكثر، أو أن يمن عليه، أو أن يلجأ إلى أشياء ينفعه بها دون أن يكون ذلك مما جرى بينهما عادة، فإن ذلك من الربا، والعياذ بالله.

فهذه بعض آداب القرض، وبعض ما ينبغي أن يتخلص به المقرض والمقرض.

إذا تبيّن ذلك فالقرض كالدين، يتاجّل بتاجيله على الصحيح، فالقرض إذا أجل إلى سنة أو إلى سنتين أو قسم على أقساط فإنه يؤجل ولا يلزم حالاً، يعني: لا يكون في ذمة المقرض حالاً على الصحيح، بل يؤجل بتاجيله، فإذا أجل لم يجز للمقرض أن يطالب المقرض به قبل أوانه؛ لأن هذا مخالف للإرافق، والمؤمنون عند شروطهم.

وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا التأجيل ينبغي معه أن يسعى المقرض في أداء القرض، وألا يترك ذلك دون مبالاة، وهكذا في أمر الديون بعامة، وأمر الدين وأمر القرض لازم في عنق صاحبه؛ فقد ثبت عنده - عليه الصلاة والسلام - أنه قال: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعْلَقَةٌ بِدِينِهِ، حَتَّى يُقضَى عَنْهُ»^(٢)، والدين أعم من القرض كما هو معلوم، الدين يدخل فيه ثمن المبيع المؤجل والمهر المؤجل وأشياء كثيرة مما يلتزمها المرء وتكون ديناً عليه، وليس على سبيل القرض، فنفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه، وقد حيىء برجل إلى النبي صل فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: «هَلْ عَلِيهِ مِنْ دَيْنٍ؟». قالوا: نعم. فقال: «صَلُّوَا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فقام أحد الصحابة وقال: على دينه يا رسول الله. فصلّى عليه رسول الله

صل .^(٣)

وثبت عنه أيضاً - عليه الصلاة والسلام - أنه لما فتحت عليه الفتوح قال: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ

(١) آخرجه مسلم (رقم ١٦٠٠).

(٢) آخرجه الترمذى (رقم ١٠٧٨)، وابن ماجه (رقم ٢٤١٣).

(٣) آخرجه البخارى (رقم ٢١٧٣).

آنفسهم، فَمَنْ تُوْفِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دِيْنًا فَعَلَيَّ قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلَوْرَثَتِهِ»^(١). عليه الصلاة والسلام، كان رءوفاً رحيمًا بارًّا بأمته عليه الصلاة والسلام.

إذا تبيّنت هذه الأحكام - أخي المسلم - فاعلم أن سداد الدين براءة للذمة، وبراءة لهذا الأمر العظيم الذي لو توفي الذي عليه دين وفي رقبته دين كانت نفسه معلقة به، لا ينعم حتى يُقضى عنده الدين والعياذ بالله؛ لأن الأمر خطير، ولما دُفِنَ أحد الصحابة وقيل للنبي عليه الصلاة والسلام: إن عليه دينًا، قال في شأنه ما قال، فقال رجل: يا رسول الله علي دينه، فقال: «الآن بَرَدْتَ عَلَيْهِ جِلْدَهُ»^(٢)؛ لأنَّه مات ولم يترك وفاء وقضاء للناس، والقاعدة الشرعية أن الأمور التي بين الناس والمعاملات على قاعدة المشاحة لا يُعفى عنها إلا بآدائها. أَسْأَلُ اللَّهَ - جَلَ جَلَالَهُ - أَنْ يُعِينَنِي وَإِيَّاكُمْ عَلَى أَدَاءِ الْحَقُوقِ بِأَنْوَاعِهَا.

ومما يُذكر في هذا من الواقع المعاصر ما أخذه الكثيرون من المسلمين من صندوق التنمية العقاري كدين أجل عليهم في سنين، وهذا الدين له أحكام الدين الشرعية، فوفاؤه مطالب به العبد لبراءة ذمته، وهو دين عليك، ولو كان المطالب به بيت المال العام، فإنه دين؛ لأنك اشترطت على نفسك أن تعيد، وولي الأمر أعطى من بيت المال لأجل أن يعاد فينفع ما يعاد بقية المسلمين، وهذا كما ذكرت فيه مصلحتان:

الأولى: براءة الذمة، وبراءة الرقبة من أثر الدين.

والثانية: أن الذي يسد الدين للصندوق العقاري يفتح الباب لإخوانه المؤمنين ليستفيدوا من هذه الأموال، والمرء يُثاب على نيته الصالحة، وعلى تبرئته لذمته، وعلى إعانته لإخوانه.

أسأل الله جل جلاله أن يُعِينَنِي وَإِيَّاكُمْ عَلَى أَدَاءِ الْحَقُوقِ بِأَنْوَاعِهَا، وأن يجعلنا من المؤمنين الصادقين، وأن يُفْقِهَنَا في ديننا، وأن يَزِيدَنَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ وَالْتَّقْوَى وَالصَّلَاحِ، إِنَّهُ سَبَحَنَهُ أَكْرَمُ مَسْؤُولٍ.

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ: ﴿فَمَمَّا مَنَّ أَعْطَيْتُ وَلَنَقَىٰ ٥٠ وَصَدَقَ بِالْخُسْنَىٰ ٦٠ فَسَيِّسَرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾^(٣) [الليل] بارك الله لي ولكم في القرآن العظيم، ونفعني وإيماكم بما فيه من الآيات والذكر الحكيم.. أقول قولـي هـذا وأستغـفرـ الله العـظـيمـ الجـلـيلـ لـيـ وـلـكـمـ وـلـسـائـرـ الـمـؤـمـنـينـ مـنـ كـلـ ذـنـبـ، فـاستـغـفـرـوـهـ وـتـوبـوـإـلـيـ، إنه هو الغفور الرحيم.

[الخطبة الثانية]

الحمد لله على إحسانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.
أمـا بـعـدـ..

فـأـوـصـيـكـ وـنـفـسـيـ بـتـقـوـيـ اللهـ، وـأـعـلـمـواـ أـنـ أـحـسـنـ الـحـدـيـثـ كـتـابـ اللهـ، وـخـيـرـ الـهـدـيـ هـدـيـ مـحـمـدـ بـنـ

(١) أخرجه البخاري (رقم ٢١٧٦).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٢ / ٣٣٠، رقم ١٤٥٧٦).

عبد الله، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلاله، وكل ضلاله في النار، وعليكم بالجماعة ؛ فإن يد الله مع الجماعة، وعليكم بذر زوم التقوى في سركم وجهركم، وفي أمركم كله ؛ فإن بالتقوى الفلاح والنجاح في الدنيا والآخرة، فاتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنت مسلمون.

هذا واعلموا - رحمني الله وإياكم - أن الله أمرنا بالصلة على نبيه فقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَكُوكَتَهُ﴾

يُصْلِّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَكْتَبُهَا الَّذِينَ أَمْنَوْا صَلْوَاتِهِ وَسَلَّمُوا قَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب].

اللهُمَّ صَلِّ وسَلِّمْ وبارِكْ عَلَى عَبْدِكَ ورَسُولِكَ مُحَمَّدَ صَاحِبِ الْأَنْوَرِ وَالْجَبِينِ الْأَزْهَرِ، وارْضِ اللَّهُمَّ عَنِ الْأَرْبَعَةِ الْخُلُفَاءِ الْأَئْمَةِ الْحَنَفَاءِ الَّذِينَ قَضُوا بِالْحَقِّ وَبِهِ كَانُوا يُعْدَلُونَ، وَعَنِّا مَعْهُمْ بِعْفُوكَ وَرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ..

اللهُمَّ أَعِزِّ إِلَيْكَ إِلَاسِمَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَأَذِلِّ الشَّرْكَ وَالْمُشْرِكِينَ، وَاحْمِ حَوْزَةَ الدِّينِ، وَانْصُرْ عِبَادَكَ الْمُوَحِّدِينَ..

اللهُمَّ آمِنَا فِي أَوْطَانِنَا، وَأَصْلِحْ أَئْمَانَا وَوَلَاتِنَا، وَدَلِلْهُمُ اللَّهُمَّ عَلَى الرَّشَادِ، واجْعَلْ اللَّهُمَّ عَمَلَهُمْ فِي سَدَادٍ، وَهَبِّهِ اللَّهُمَّ لَهُمُ الْبَطَانَةُ الصَّالِحةُ الَّتِي تَعِينُهُمْ عَلَى الْحَقِّ، وَتَذَكِّرُهُمْ بِهِ، يَا أَكْرَمَ الْأَكْرَمِينَ، اللَّهُمَّ وَاجْعَلْنَا إِيَاهُمْ مِنَ الْمُتَعَاوِنِينَ عَلَى الْبَرِّ وَالْتَّقْوَى يَا أَكْرَمَ الْأَكْرَمِينَ..

اللهُمَّ نَسْأَلُكَ أَنْ تَقِيناً الْفِتْنَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، اللَّهُمَّ وَارْفَعْ عَنَا الرِّبَا وَالْزَّنَا وَأَسْبَابِهِما، وَادْفِعْ عَنَا الْزَّلَالَ وَالْمَحْنَ وَسُوءَ الْفِتْنَ - مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ - عَنْ هَذِهِ الْبَلَادِ بِخَاصَّةٍ، وَعَنْ سَائِرِ الْبَلَادِ الْمُؤْمِنِينَ بِعَامَةٍ، يَا أَكْرَمَ الْأَكْرَمِينَ..

اللهُمَّ نَسْأَلُكَ أَنْ تُصْلِحَنَا جَمِيعًا، وَأَنْ تَغْفِرْ لَنَا جَمِيعًا، اللَّهُمَّ فَرِّجْ هُمَّ الْمَهْمُومِينَ، وَنَفْسَ كَرْبَ الْمَكْرُوبِينَ، وَاقْضِ الدِّينَ عَنِ الْمَدِينَينَ، يَا أَكْرَمَ الْأَكْرَمِينَ..

اللهُمَّ نَسْأَلُكَ أَنْ تُعِينَنَا عَلَى أَمْرِ دِينِنَا وَدِنْيَانَا، اللَّهُمَّ نَسْأَلُكَ إِعْانَتَكَ وَنَسْأَلُكَ تَوْفِيقَكَ؛ فَإِنَّهُ لَا حُولَ لَنَا وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ، تَوَكَّلْنَا عَلَيْكَ وَأَنْبَنَا إِلَيْكَ، وَفَوَّضْنَا أَمْرَنَا إِلَيْكَ..

اللهُمَّ فَكُنْ لَنَا نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سَبَّاحُنَا أَنْتَ وَلِيَنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ.

عِبَادُ الرَّحْمَنِ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَةِ وَيَنْهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعْظِمُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل]، فاذكروا الله العظيم الجليل يذكُرُكُمْ، واشکروه على عموم النعم يزدُكُمْ، ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ [العنكبوت].